«السلام» تقيم مهرجان اليتيم الأول بتعز

● تعز - «الميثاق»

● تقيم مؤسسة «السلام» الاجتماعية الخيرية بمحافظة تعز مهرجان التعليم الفني المسرحي الاول خلال الفترة «٢٨ مارس - ٧ ابريل المقبل».. ويهدف المهرجان الى اكتشاف مواهب وإبداعات الطلاب الايتام والترويج لها، ولفت نظر المجتمع الى حاجة هذه الشريحة للرعاية والاهتمام وإشراكهم في أنشطة المجتمع الى جانب الدفع بالمواهب الفنية للمشاركة في جائزة رئيس الجمهورية للشباب.. كما يتطرق المهرجان الجماهيري عبر مختلف العروض والمسرحيات والأعمال الفنية المقدمة الى قضايا الايتام ومعاناتهم النفسية والاجتماعية والتربوية ونظرة المجتمع لهم الى جانب تسليط الضوء على دور المؤسسة في نشر ثقافة المحبة وإحياء سنة التكافل والتراحم.

وتتضمن فعاليات المهرجان عروضاً مسرحية وإنشادية وفنية وجلسات نقدية وغيرها.

بعد أن استحدثت في كافة المرافق الحكومية

إدارة المرأة تمييز أم تميّز؟

■ في ظل الاهتمام الكبير بالمرأة والتأكيد على أهمية مشاركتها والعمل على منحها كافة الحقوق والمميزات أسوة بأخيها الرجل ونبذ كل أنواع التمييز والتفرقة بينهما، نلاحظ أن العديد من الوزارات استحدثت إدارات وقطاعات تعنى بالمرأة.. فهل هذه الإدارات تخدم المرأة وقضاياها أم أنها تعتبر نوعاً من أنواع التمييز الذي ترفضه المرأة وتسعى للتخلص منه في ظل مطالبتها بالمساواة بينها وبين الرجل.. وما النجاحات والإخفاقات للمرأة في ظل هذه الإدارات..؟ في إطار هذا الموضوع التقينا بعض الشخصيات النسوية اللائي أدلين بآرائهن حول هذا الشأن.

استطلاع: المحررة

□ في البداية تحدثت الأخت ابتسام صالح علي مدير إدارة تطوير وتعليم الفتاة -عدن قائلة: "المرأة في إطار إدارات المرأة ليست محددة ومحصورة في أعمال معينة فهي معنية بكل ما يتعلق ويخدم جوانب قضاياها، وقادرة على وضع الخطط والبرامج بما يخدم الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها.. وتضيف: أرى أن هذه الإدارات تسهم في تطوير وتفعيل مشاركة المرأة وإدماجها في العديد من الأعمال والمشاريع والبرامج.

الواقع يشهد

وترى الأخت أمان البعداني -مدير عام إدارة تعليم الفتاة وزارة التربية والتعليم- أن هذه الإدارات تهيئ الظروف الملائمة التي تخدم المرأة وقضاياها، حيث إنها قد حصلت على الكثير من حقوقها من خلال تلك المنظمات والجمعيات والإدارات الخاصة بها.. وقالت: الرجل وجوده مفروض وحقوقه متفق عليها ولا يحتاج إلى إدارات تمثله.. أما المرأة فمازالت في دروب السعي والنضال وأي فرص تتاح أمامها لابد أن تستغلها بالشكل المناسب وبما يخدم قضاياها وحقوقها.

فتحية: إدارة المرأة تحقق المساواة

تنافس وصراع

□ أما الأخت نورية احمد راجح رئيس دائرة المرأة في النقابة العامة للنفط / عدن فتقول: علينا أن ندرك أولاً ماذا يعني مطلب المساواة الذي تسعى الى تحقيقه المرأة؟.. وعند الإجابة على هذا التساؤل سندرك أن علاقة المرأة والرجل ليست علاقة تنافس وصراع وإنما علاقة تكامل وبالتالي فهذه الإدارات تعتبر طريقاً للوصول إلى نشر الوعي الصحيح عن المطالب العادلة التي تسعى المرأة لتحقيقها وتخدم كافة قضاياها وهمومها.

نورية: العلاقة بين الرجل والمرأة تكاملية

رصيد النجاحات

وتتفق مع كل ماورد سابقاً الأخت أمة اللطيف الخزان -موظفة في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات - قائلة: تحقق الكثير من خلال هذه الإدارات وهو يضاف إلى رصيد النجاحات التي حققتها المرأة اليمنية في طريق نضالها نحو اثبات وجودها وتمكينها وإدماجها في كافة مناحي الحياة.

أمان: الرجل ليس بحاجة إلى إدارات خاصة به

ابتسام: عملت على إدماج المرأة في كثير من المجالات

روضة: إدارات المرأة مازالت يافطة على دكان مغلق

صعوبات بالجملة

ومع التوجه نحو توسيع مشاركة المرأة في التنمية المحلية استحدثت ادارات للمرأة تقوم بمهام محدودة حتى الآن، ولكن تقف أمامها طموحات كبيرة تنتظر الرعاية والدعم -كما تقول الأخت روضة الحراسي مدير ادارة المرأة بمديرية أزال- أمانة العاصمة.. مشيرة الى جملة من الصعوبات والمعوقات أبرزها التعامل الضيق مع هذه الادارات وحصر نشاطها في بعض المهام الاحصائية والفعاليات المدرسية والطلابية، في حين تقوم بعض الجمعيات النسوية بأدوار أكبر وأهم من أنشطة ادارات المرأة في المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية، وتطمح روضة الى ادراك أوسع لمهام ادارات المرأة في رفع مستوى المرأة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وتأهيلها لكي تكون شريكاً فاعلاً في عملية التنمية والنهوض المنشود، مؤكدة أن إدارات المرأة حتى الآن مازالت يافطة على دكان مغلق ولم تمارس المهام الحقيقية التي وجدت من أجلها..

دعم ومساندة

□ أخيرا اختتمنا موضوعنا برأي الأخت فتحية الشوافي -مدير عام الدراسات والمتابعة والتقييم قطاع تعليم الفتاة- التي ترى أن المرأة تحتاج للدعم والمساندة في سبيل نشر الوعي وإثبات قدراتها وتأكيد كفاءتها.. مؤكدة أن هذه الإدارات تتيح الفرصة أمام المرأة لتضع الخطط والبرامج والمشاريع التي تخدمها وتحقق مصالحها..

باحثون يحذّرون من خطورة الزواج المبكر

٤٨٪ نسبة المتزوجات من النساء دون سن الـ١٥

■ حذّر تقرير رسمي من مخاطر تفاقم ظاهرة انتشار الزواج المبكر في البلاد، وذكر أن الاحصاءات تشير الى انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الفئات العمرية أقل من ١٥ سنة إذ تصل نسبة المتزوجات من هذه الفئة الى ٤٨٪ من إجمالي الفئات العمرية للنساء، وتبلغ نسبة المتزوجين ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان من سن عشر سنوات فأكثر لكلا الجنسين.

ووفقاً لنتائج مسح ميداني لتنظيم الاسرة والصحة الإنجابية فإن ٢٤,٦٪ من النساء تزوجن في سن (١٤-١٥) سنة، و ٥٦٪ في سن (١٥-١٩) سنة.

وأشار التقرير -الذي أعدته الدكتورة أمة الرزاق حُمد الأمين العام المساعد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل حصلت «الميثاق» على نسخة منه وقدم للحكومة مؤخراً- الى أن عدداً من الباحثين أكدوا أن الزواج المبكر يعد من أحد الأسباب الرئيسة للمشكلات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، وأنه حجر عثرة أمام تنمية المجتمع اليمني لآثاره السلبية التي تنعكس سلباً على الأسرة بشكل عام والنساء بشكل خاص، وتشير البيانات الاحصائية الى المستوى المنخفض لمعرفة القراءة والكتابة بين الإناث والمعدلات المرتفعة لنسبة الولادات وارتفاع وفيات الولادة والعنف ضد النساء وغير ذلك، الأمر الذي يجعل اليمن ضمن البلدان التي يوجد فيها أدنى مستوى من مساواة النوع الاجتماعي في العالم حسب معطيات برنامج الأمم المتحدة الانمائي..

الجدير بالذكر أن التقرير طالب بضرورة إعادة النظر في نصوص القوانين المتعلقة بمباشرة كافة الحقوق المدنية وتحمل أي التزامات ناتجة عن ذلك قبل السن القانونية لسن الرشد والطفولة وسن الحصول على البطاقة الشخصية وغيرها والتي تتوزع نصوصها على سبعة قوانين كالقانون المدني، والاحوال الشخصية، وحقوق الطفل ورعاية الاحداث والجوازات والانتخابات.

وشدد التقرير على تحديد عقوبات رادعة منها الحبس مدة لا تزيد عن سنة للمخالف في حالة إقرار التعديل القانوني الذي يؤكد على أنه «لا يجوز تزويج الطفل الذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى».

مديرة معهد الإيمان لـ«الميثاق»:

بعتُ بعض الحلي لتأسيس معهد لذوي الاحتياجات الخاصة

■ ذوو الاحتياجات الخاصة هم أولئك الذين يحتاجون لخدمات خاصة كي ينموا ويتعلموا أو يتدربوا ويتوافقوا مع متطلبات الحياة اليومية أو الأسرية أو الوظيفية أو المهنية وحتى يتمكنوا من المشاركة الفاعلة في عملية التنمية، ولأن هؤلاء الأشخاص يختلفون اختلافاً ملحوظاً يحد من قدرتهم على النجاح في تأدية بعض النشاطات الأساسية أو الاجتماعية أو التربوية أو الشخصية فهم يحتاجون لرعاية خاصة ومراكز مؤهلة لضمان اندماجهم وتوافقهم مع المحيط الاجتماعي.. في إطار ذلك وفي سبيل إلقاء الضوء على ضرورة الاهتمام بهذه الفئة كان لنا هذا اللقاء مع الدكتورة إيمان هاشم عنقاد مدير معهد الإيمان لذوي الاحتياجات الخاصة:

لقاء: هناء الوجيه

لدينا ثمانية فروع للإعاقة وشهادات المعهد معتمدة

□ نود أن نعرف كيف بدأت فكرة إنشاء معهد خاص بهذه الفئة ومتى كان ذلك؟

- البداية كانت في عام ١٩٩٢م عندما كنت طالبة أدرس علم النفس وكنت أطمح بعد التخرج بأن افتح مصحة لمعالجة الأمراض النفسية والعقلية لذلك تدربتُ في إحدى المصحات آنذاك.. وهناك تفاجأت بأن بعض المصابين بالإعاقة الذهنية من نزلاء تلك المصحة مع أن الشخص صاحب الإعاقة الذهنية لا يعتبر مختلاً عقلياً بل هو شخص يعاني قصوراً في جوانب معينة وينبغي رعايته بشكل خاص ليكون قادراً على التوافق مع المحيط الاجتماعي حوله.. حينها بادرت بسؤال الدكتور المشرف علي ومدير المصحة عن سبب وجود مثل هذه الفئات في المصحة، فكانت الإجابة انه لا يوجد مكان آخر يتعامل مع هذه الفئة.. من يومها تألمت من نظرة المجتمع تجاه هؤلاء وتمنيت أن يكون لي دور في توعية المجتمع بحالة المعاقين وكيفية التعامل معهم من جهة، ومن جهة أخرى رأيت أنه من الواجب أن تتوافر الرعاية الخاصة لمثل أولئك المعاقين... وكانت هذه الواقعة هي بداية الفكرة..

□ كيف تحولت الفكرة إلى مشروع؟

- حاولت أن أجد مراكز في اليمن تتعامل مع هذه الفئة ولكن للأسف لم يكن هناك أي مركز أو معهد يُعنى بهذه الفئة، بعدها سافرت إلى القاهرة والأردن وحاولت الحصول على معرفة واسعة حول هذا المجال وحين عدت إلى اليمن قررت البدء في تنفيذ هذا المشروع..

□ من دعمك للبدء في تنفيذ المشروع؟

- حقيقة لم أجد أحداً يتحمس إلى جانبي لفكرة المشروع مما جعلني أعتمد على نفسي فقمت ببيع بعض الحلي الخاصة بي بعدها استأجرت منزلاً صغيراً وبدأت أعمل مع أولئك الذين كانوا يتعالجون في المصحة النفسية التي كنت أتدرب فيها وكانت البداية من مدرسة صغيرة ومُدرسة واحدة مع عدد ثلاثة طلاب والآن والحمد لله أصبح لدينا ثمانية فروع مقسمة حسب نوع الإعاقة من إعاقة ثقيلة وخفيفة: شلل دماغي وصم وبكم، بالإضافة إلى مبنى مكتب الإدارة العامة الخاص بالمعهد.

المرأة أكثر قدرة على التعامل مع المعاقين

□ ماذا عن شهادات المعهد ومناهجه.. هل هي نفس مناهج وزارة التربية والتعليم؟

- للأسف الشديد المعهد ظل لفترة طويلة يعمل بدون تصريح، فلا وزارة التربية والتعليم اعترفت بنا ولا وزارة الشئون الاجتماعية احتوتنا. ومازلت أتذكر في عام ٩٦م حين أطلقت على المعهد اسم معهد الإيمان لذوي الاحتياجات الخاصة زارني احد موظفي وزارة التربية قائلا : "متى خصخصتم التعليم" حينها أدركت أن ذلك الشخص لا يعي معنى مصطلح " الاحتياج الخاص "، لكن الوضع تحسن بعد أن تم افتتاح قسم التربية الشاملة في وزارة التربية والتعليم وهي حتى الآن تخص الإعاقة السمعية ومنحنا ترخيصاً في هذا الجانب وأصبحت شهادات المعهد معتمدة من قبل الوزارة في ذلك الجانب بعد أن كان المعهد في الفترة السابقة يمنح مجرد شهادات تأهيلية باسم المعهد. مُنحنا الترخيص في جانب الإعاقة السمعية ومع ذلك مازلنا نشعر بقصور في جانب إدراك ما تتطلبه هذه الفئة من رعاية وخصوصية حتى من جانب وزارة التربية والتعليم.. أما بالنسبة للمناهج، فمناهج الوزارة تدرس لأصحاب الإعاقات الخفيفة الصم والبكم، وبقية الفئات تدرس مناهج خاصة أعدت من قبل المعهد بما يتناسب واحتياجاتهم الذهنية والجَسدية...

□ د. إيمان عنقاد

□ من الملاحظ أن الكوادر النسوية هي التي تقوم بعملية التدريس والتدريب والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة.. فهل يدل ذلك على أن المرأة أكثر قدرة من الرجل على التعامل مع هذه الفئة؟

- بالتأكيد المرأة أكثر قدرة وكفاءة لأن التعامل مع هذه الفئة يحتاج إلى قلب واسع وذلك لا يكون إلا في قلب «أم».. المرأة لديها غريزة الأمومة ومن هنا فهي تستطيع التعامل مع هذه الفئة بحب ورغبة في العطاء وعدم تذمر.. فهناك صور كثيرة، رأيت فيها ان من يدرسن في المعهد مثالاً للعطاء والحب.. اذكر على سبيل المثال البعض منهن تشتري الثياب والألعاب لطلابها وهناك من تصنع السندوتشات أو وجبة الفطور وتشارك طلابها الطعام وفي حالة الإعاقة الثقيلة والشلل الدماغي فإن المُدرسة هي التي تقوم بتقديم كافة الخدمات للطالب من نظافة وأكل وشرب وحركة وتنقل وغير ذلك من الخدمات التي يحتاجها.

□ هل جربت كوادر رجالية وأخفقت في التعاطي مع تلك الفئة؟

- نعم جربت بعض الكوادر الرجالية من أصحاب التخصص في التربية الخاصة ونفد صبرهم بعد فترة بسيطة جداً، بينما تجد المرأة رغم شحة المرتبات عندنا تحب عملها وتعطي من اجل العطاء نفسه قبل المكسب المادي..

□ كلمة أخيرة توجهينها إلى الأم الغالية في ذكرى عيد الأم؟

- أحياناً ضغوط العمل قد تجعل الفرد يقصر بعض الشيء في بعض من واجباته، حقيقة والدتي معتادة على الرعاية والتدليل مني مهما كانت درجة انشغالي إلا أني مؤخراً قصَّرت إلى حد ما، لذلك فالكلمة التي أقولها لأمي في ذكراها (سامحيني) فالتقصير وإن كان بسيطاً لأعظم إنسانة يعتبر ذنباً كبيراً.

رحيق المساواة

ماذا نهديك؟

● كل الحكايات والكلمات لا يمكن ان تصف الأم لأنها سر الحياة ومعنى العطاء وكل الوجود، واستغرب حقيقة من أولئك الذين يبخلون على أمهاتهم من تخصيص يوم للاحتفال بهن، بحجة أن الاحتفال تقليد للغرب، أو أنه مخالف للشريعة الاسلامية، كيف للدين الحنيف ان يرفض أي فكر ايجابي او مناسبة تُجبر فيها الخواطر ويكسر من خلالها روتين الايام التي أصبحت تشغل حياة البشر، مَنْ منا لايعرف مكانة إنسانة تحت قدميها الجنة، ومن لا يدرك أن رضى الخالق مرتبط برضى الوالدين.. كلنا في المجتمع الاسلامي ندرك تلك المفاهيم ولا يعني أبداً احتفالنا بيوم الأم ان طاعتنا واهتمامنا تقتصر على ذلك اليوم فحسب، لكن ذلك يعتبر وقفة نحتاج اليها لنخلق جواً جديداً تترقب فيه الأم اطلالة جديدة من اجتماع واحتفال وتقديم هدايا وكسر لروتين الحياة اليومية.. كما أن ذلك اليوم فرصة لمراجعة كل ما قد مر من سلوكيات سلبية في العام السابق، ووضع قرارات من أجل صفحة جديدة تكون ايجابية على مدار الأيام المقبلة.. من هنا علينا أن نتعلم كيف ننهل من كل ما هو مفيد ونتجنب الأفكار السلبية والهدامة.

أعود بحديثي الى الأم الغالية التي سهرت وتعبت من أجل أن ترى ابناءها في أفضل صورة من العلم والمعرفة والمكانة العالية.. فكم هي الليالي التي تقضيها وهي تحلم بابنائها يكبرون ويصبحون شباباً ثم تفرح بهم وباحفادها..

كم هي الليالي التي تتوجه فيها كل أم الى الله بالدعاء كي يحفظ الله أبناءها ويبعدهم عن كل سوء.. كم تبذل وتعطي من أجل أن تستشعر كلمة «أمي» ولا تطلب إزاء ذلك مقابلاً، فهي لا ترجو منكم إلاّ الصلاح والخير، لذلك لا نريد أن تكون هدايانا ورد الجميل لها عقوقاً وتافهاً، وخزياً وألماً وحرماناً نقدمه لهن.. أكتب هذه السطور وأنا أتخيل حال الأمهات اللاتي انجبن ابناء لم يرعوا حق الأمومة، ولم يفكروا في فجيعة الحرمان التي أهدوها لأمهاتهم حين اخذتهم الأفكار الهدامة لترمي بهم في أحضان الارهاب دون وعي وادراك المصير الذي ذهبوا اليه.. نتوجه الى كل مسؤول في بلد الحكمة من أسر ومدارس ومساجد ووسائل اعلام الى ضرورة تدارس الكيفية التي من خلالها يمكننا حماية ابنائنا، وينبغي أن تتكاتف الجهود لتكون يداً واحدة من أجل الارشاد والتوعية وغرس قيم الوسطية في نفوس أبنائنا لكي نستطيع القول لكل أمهات العالم: كل عام وانتن بخير.

■ المحررة..

منحها لأبناء اليمنية المتزوجة بأجنبي

لجنة برلمانية تقر تعديل قانون الجنسية اليمنية

■ "الميثاق" - خاص

■ وافقت لجنة الشئون الدستورية والقانونية بمجلس النواب على مشروع قانون تعديل المادة «٣» من القانون رقم «٦» لسنة ١٩٩٠م بشأن الجنسية اليمنية، وذلك تطبيقاً لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في حق منح الجنسية لأبنائهما الذي أكده الدستور وأهداف الثورة اليمنية. وأوصت اللجنة مجلس النواب بالموافقة على مشروع التعديل، وقالت في تقريرها -الذي حصلت عليه «الميثاق»- إنها توصلت إلى صحة ووجاهة المبررات والأسباب الداعية للتعديل..

وتنص المادة «٣» المعدّلة على أنه "يتمتع بالجنسية اليمنية من ولد لأب أو أم يتمتع أي منهما بهذه الجنسية، ومن ولد في اليمن من أم تحمل هذه الجنسية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له، ومن ولد في اليمن من أم تحمل هذه الجنسية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً، ومن ولد في اليمن من والدين مجهولين ويعتبر المولود الذي يعثر عليه في اليمن مولوداً فيها ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك، ومن كان يحمل الجنسية اليمنية من المغتربين حين مغادرته أراضي الوطن ولم يتخل عن هذه الجنسية وفقاً للقانون وبناء على طلب صريح منه ولو اكتسب جنسية البلاد التي يقطنها بمفروض قوانينها، ومن اكتسب الجنسية اليمنية عن أمه وعند بلوغ سن الرشد يكون له حق الاختيار بين الدخول في الجنسية اليمنية أو الالتحاق بجنسية والده".

كما تضمن مشروع التعديل طلب إلغاء المادة «١٠» مكرر الصادرة بقانون رقم «٢٤» لسنة ٢٠٠٣م لارتباطها بموضوع تعديل المادة «٣» في القانون رقم «٦» لسنة ١٩٩٠م، الذي يعطي الحق لمن اكتسب الجنسية من أبناء اليمنية المتزوجة بأجنبي في الخيار عند بلوغهم سن الرشد بين اختيار الجنسية اليمنية أو جنسية والدهم، مما يغني عن المادة المطلوب حذفها. وركزت المذكرة الإيضاحية على مبررات طلب التعديل بأن منح أبناء اليمنية المتزوجة بأجنبي الجنسية اليمنية يأتي تطبيقاً لمبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين اليمنيين المنصوص عليه في المادة «٤١» من دستور الجمهورية اليمنية، وكذلك انسجاماً مع نص المادة «٩» من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموقعة عليها بلادنا والتي تنص على الحقوق المتساوية للرجل والمرأة في منح الجنسية لأولادهما دون تمييز. وجاء في مبررات طلب التعديل بأن القانون النافذ قد حرم المرأة اليمنية من منح أطفالها جنسيتها في حال زواجها من أجنبي مما يترتب على ذلك معاناتها من تحمل المتاعب والالتزامات التي ترهقها بسبب عدم تمتع أولادها بالجنسية اليمنية.